

القابل ان يحجب على الامام ان يعهد الى حجاب واحد  
 اشعان بالوصول من الواصل ما فيه غيبة عن اعادته  
 وان شعرا الامام بوصول الواصل فان كان الواصل  
 طالبا لئلا يتبع من العطاء فقد جعلنا الاعتراض بهذا  
 الباب اعتراضا مستقلا بنفسه ونسأل الحجاب  
 عليه ما يوضح بعونه الله سبحانه كالنفس وضحاها  
 ولا يسع ان يدخلوا اعتراضا في اعتراض وكلامنا  
 ها هنا على الاعتراض الاول بالحجاب فجددنا حتى  
 لكلامه في عوارضه واشجانه فان كان الواصل  
 طالبا من الامام مراد ان يبا غير العطاء فهذا هو المراد  
 اما ان يكون استنصافا من طالبا واسترشادا فوسطه  
 او مجرد المناكفة والحديث في قوائم الامور ان كانت  
 الاول فالسلم محمول على السلام من في القيام بما يجب عليه  
 فضلا عن خليفة الله تعالى على عباده ونحن ومن له  
 دين ومعرفة باحوال الامام يتوزع الامام عن ترك  
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وكيف وانما قام  
 لهذا المراد وتخرج عن اللذات لا صلاح العباد والبلاء

دارغان

وارغام ذوى العناد وهل هي تراه الا الامم المعروف  
 الاكبر والنهي عن الفحشاء والمنكر ولقد راينا عليه  
 الاسلام غير من حين يعلمت من هذه الامور هادرا الى  
 انصاف المظالم وارغام الظلم ولوردنا حكاية اليسير  
 من هذه الامور لا نقدرنا الى مجلدات لا ياتي عليها العبد  
 الخت

**وله البائل**

١٥١  
 وليس يصح في الازمنة ما يخالج النبال الى دليل  
 على ان العباد قد ذكروا ان للامام ان يحلوا باهله وولده  
 وينظر في مصالحهم واوطانهم ويستثنى للامام من هذه  
 الامور ما قد ذكرناه وروينا انفا عن الامم وكنتم  
 يتك احد بطرح الامام ما يخصه من امره واستغاثه  
 بعرض من المحاكمات في حال اسعاده بما يخصه على ان  
 قد بينا ان الامام لا يحلوا ما يخصه ولا يؤثروا شيعه  
 دينيه وفي الذي قد منا من الكلام على هذا السؤال  
 ما فيه كفاية لمن اتصف الحق من تفسيره ولم يتم الحكمي  
 بصيرته **عدينا** الى ما كنا فيه وان كان الواصل  
 مسترشدا في مسيله فان كان جوارها من فروض الاعيان